الأمم المتحدة

A/AC.109/2004/12

الجمعية العامة

Distr.: General
21 April 2004
Arabic
Original: English/Spanish

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فولكلاند (مالفيناس)

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - لمحة عامة	١	٢
ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية	٢-١٤	٢
ألف - الدستور والحكومة	٢-٣	٢
باء - التطورات السياسية في عام ٢٠٠٣	٤-١٤	٤
ثالثا - إزالة الألغام	١٥	٨
رابعا - الأحوال الاقتصادية	١٦-٢٩	٨
ألف - لمحة عامة	١٦	٨
باء - المالية العامة	١٧-١٨	٨
جيم - الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية	١٩	٩

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات مع اثنتين من الدول الأعضاء.

200504 190504 04-31817 (A)

دال –	مصائد الأسماك	٢٠-٢٣	٩
هاء –	السياحة	٢٤	١٢
واو –	النقل والاتصالات وغير ذلك من المرافق الأساسية	٢٥-٢٧	١٣
زاي –	النشاط المصرفي	٢٨	١٣
حاء –	الأشغال العامة	٢٩	١٤
خامسا –	الأحوال الاجتماعية	٣٠-٣٦	١٤
ألف –	لمحة عامة	٣٠-٣٢	١٤
باء –	الصحة العامة	٣٣	١٥
جيم –	الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	٣٤	١٥
دال –	التعليم	٣٥	١٥
هاء –	التطورات الأخرى	٣٦	١٦
سادسا –	المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية	٣٧	١٦
سابعا –	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٣٨-٥٢	١٦
ألف –	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٣٨-٤١	١٦
باء –	موقف حكومة الأرجنتين	٤٢	٢٠
جيم –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٤٣-٤٦	٢٠
دال –	مساهمات الدول الأعضاء الأخرى	٤٧	٢١
هاء –	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٤٨	٢٢
واو –	نظر المنظمات الحكومية الدولية والمحافل الدولية الأخرى في المسألة	٤٩-٥٢	٢٢

أولا – لمحة عامة

١ - جزر فولكلاند (مالفيناس)[١] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتألف الإقليم من جزيرتين كبيرتين، تعرفان باسم فولكلاند الشرقية وفولكلاند الغربية، ومن حوالي ٢٠٠ جزيرة أصغر حجما، ويبلغ مجموع مساحته حوالي ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا (٧٠٠ ٤ ميل مربع). ويقع هذا الإقليم في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن بنحو ٧٧٠ كيلومترا وإلى الشرق من ساحل أمريكا الجنوبية بنحو ٤٨٠ كيلومترا. وتعتبر جزيرة جورجيا الجنوبية، التي تقع على بعد حوالي ٣٠٠ ١ كيلومتر جنوب شرق مجموعة جزر فولكلاند (مالفيناس)، وجزر سندويتش الجنوبية، التي تقع على بعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، إقليما على حدة يُدار من جزر فولكلاند (مالفيناس)؛ حيث يتولى حاكم جزر فولكلاند (مالفيناس) في الوقت ذاته منصب مفوض جورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية. ووفقا لتعداد عام ٢٠٠١، يبلغ عدد سكان الإقليم ٣٩١ ٢ نسمة (باستثناء المقيمين المتغيبين مؤقتا الذين يقدر عددهم بـ ١١٢ شخصا، و ٥٣٤ من الأفراد العسكريين)، وهو ما يمثل زيادة عن عدد السكان الذي كان ٢٢١ ٢ نسمة في عام ١٩٩٦.

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

ألف – الدستور والحكومة

٢ - ترد المعلومات التفصيلية بشأن دستور جزر فولكلاند (مالفيناس) وحكومتها في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11).

٣ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أجريت انتخابات عامة لانتخاب ثمانية أعضاء في المجلس التشريعي لفترة أربع سنوات، خمسة منهم من دائرة ستانلي الانتخابية وثلاثة من دائرة كامب (الريف خارج ستانلي). وفي اليوم ذاته، صوَّت سكان الجزيرة، في استفتاء غير ملزم، ضد الاستعاضة عن نظام الدائرتين الانتخابيتين، الذي كان يُنتخب بموجبه أعضاء المجلس التشريعي، بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[٢] حل هاورد بيرس ، الحاكم الجديد، محل سلفه دونالد لامونت. وأجريت انتخابات جزئية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لانتخاب عضو في المجلس التشريعي من دائرة كامب.

باء – التطورات السياسية في عام ٢٠٠٣

٤ – ترد تفاصيل التطورات السياسية التي جدت خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ورقة العمل لعام ٢٠٠٣ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2003/17، الفقرتان ١٢ و ١٣).

٥ – وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أصدرت حكومة الأرجنتين البيان الصحفي التالي:

”في ١٠ حزيران/يونيه وهو يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر المنطقة القطبية، تحتفل الأمة الأرجنتينية بذكرى إنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة الممتدة حتى كيب هورن في المحيط الأطلسي، وقد أنشئت القيادة في عام ١٨٢٩ بموجب مرسوم صادر عن العميد مارتن رودريغيس، متصرفا بصفته حاكم بوينوس آيرس.

”ومنذ قيامها كدولة مستقلة، ما برحت جمهورية الأرجنتين تثبت، من خلال ما تتخذه الحكومة من إجراءات، إرادتها السياسية الراسخة لأن تمارس سيادة فعلية على الأقاليم الجنوبية والمساحات البحرية التي ورثتها عن إسبانيا.

”ومن خلال هذا الإجراء، أعادت حكومة الأرجنتين تأكيد حقوقها الشرعية في الجزر وسعت إلى كفالة احترام القوانين من أجل حماية أنشطة السكان الأرجنتينيين وغير الأرجنتينيين الموجودين في الجزر دون أي تمييز. وبذلك تم إرساء الإطار المؤسسي للمساعي اللاحقة التي قام بها حاكم جزر مالفيناس، د. لويس فيرنت.

”وانقطعت هذه الممارسة الفعلية للسيادة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، عندما احتلت القوات البريطانية جزر مالفيناس، وطردت الأرجنتينيين من سكان وسلطات وأحلت محلهم آخرين من أصل بريطاني.

”ولم يرض شعب وحكومة الأرجنتين قط بهذا العمل الذي تم بالقوة؛ وهما يؤكدان اليوم، مثلما أكدا في الماضي، تصميمها الدائم والثابت على استعادة السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية ووفقا للنداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي.

”وقد دأبت بلدان منطقتنا والمنظمات الدولية والإقليمية الكبرى، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية على تأييد

مطالبة الأرجنتين. ودعت هذه المنظمات تكرارا حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بغية تسوية النزاع على السيادة بطريقة سلمية ونهائية.

''وفي هذا التاريخ الهام، تعيد حكومة الأرجنتين تأكيد مطالبتها الثابتة بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وتعيد، في الوقت ذاته، تأكيد استعدادها الدائم لاستئناف المفاوضات بغية تسوية النزاع على السيادة الذي لا يزال قائما، في أقرب وقت ممكن وبطريقة عادلة ودائمة''.

٦ - ومن ١٠ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قام الرئيس نيستور كيرشنر، رئيس الأرجنتين، بزيارة إلى المملكة المتحدة. وفي تلك المناسبة وعقب اجتماع غير رسمي مع رئيس الوزراء، طوني بلير، صرح للصحافة بأنه ''... خلال المحادثة مع رئيس الوزراء البريطاني، أكدتُ من جديد تمسك شعب الأرجنتين بمسألة السيادة على جزر مالفيناس، وأمل الأرجنتين في أن تستأنف على وجه السرعة المفاوضات بشأن الجزر المتنازع عليها''.

٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أشار الممثل الدائم للأرجنتين إلى الكتاب الأبيض المعنون ''الاتحاد من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا العظمى وأقاليم ما وراء البحار'' (انظر A/AC.109/1999/1، المرفق و1.Corr). وفي تلك الرسالة، أعاد الممثل الدائم تأكيد ''رفض حكومته لهذا ''الكتاب الأبيض'' الذي يشير إلى جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية'' (انظر A/58/527).

٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وجّه الممثل الدائم للمملكة المتحدة رسالة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ممارسة لحقه في الرد على الملاحظات التي أبداها رئيس الأرجنتين في المناقشة العامة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر A/58/408). وأشار ممثل المملكة المتحدة، في مرفق رسالته، إلى أنه ليس في البيان المشترك لعام ١٩٩٩ ما يمس بموقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بسيادتها على جزر فولكلاند، وجورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية. وأنه لا يساور المملكة المتحدة أي شك إزاء سيادتها على تلك الأقاليم والمناطق البحرية المحيطة بها. وذكّر بأن الممثلين المنتخبين لجزر فولكلاند (مالفيناس) قد طلبوا، خلال زيارتهم لنيويورك في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تعترف بأنه يحق لهم، شأنهم في ذلك شأن أي شعب آخر، ممارسة حق تقرير المصير، وأكدوا من جديد عدم رغبة شعب

جزر فولكلاند (مالفيناس) في أي تغيير لمركز الإقليم. وأعاد ممثل المملكة المتحدة تأكيد دعم حكومته للحق في تقرير المصير على النحو المحدد في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، واستمرار التزامها بحق شعب جزر فولكلاند (مالفيناس) في تحديد مستقبله.

٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وجّه الممثل الدائم للأرجنتين رسالة إلى رئيس الجمعية يرفض فيها رد المملكة المتحدة. وفيما يخص إشارة المملكة المتحدة إلى تقرير المصير، أكد من جديد ضرورة تطبيق مبدأ السلامة الإقليمية على الحالة الاستعمارية الخاصة في إطار مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) (A/58/527). وفي ذلك السياق، أشار الممثل الخاص إلى أحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التي دعت الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات الثنائية من أجل التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية عادلة وسلمية ونهائية للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

١٠ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدرت حكومة الأرجنتين بيانا صحفيا فيما يتصل باعتراف حكومة المملكة المتحدة بأن القوة الموفدة إلى جنوب المحيط الأطلسي خلال صراع عام ١٩٨٢ كانت تضم سفنا تحمل أسلحة نووية، وأن بعض الحوادث قد وقعت خلال مناولة تلك الأسلحة. وأفاد البيان الصحفي بأن حكومة الأرجنتين:

”أعربت في مناسبات شتى أمام المحافل الدولية ذات الصلة عن انشغالها إزاء الاحتمال، الذي تأكد الآن، وهو أن المملكة المتحدة قد تكون جلبت أسلحة نووية إلى جنوب المحيط الأطلسي. وتأسف حكومة الأرجنتين شديد الأسف لتجاهل المملكة المتحدة للبلاغات الصادرة في حينها عن الأرجنتين بشأن هذه المسألة.

”إن هذا الأمر الذي اعترفت به الآن الحكومة البريطانية ينطوي على خطر شديد. فقد كان يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على سكان المنطقة ومواردها الطبيعية وبيئتها. وبالتالي، ليس من المقبول محاولة تقديم مبررات منطقية لعملية تهدف إلى إدامة الوضع الاستعماري في جنوب المحيط الأطلسي.

”وتطالب حكومة الأرجنتين الحكومة البريطانية بتقديم معلومات دقيقة وكاملة عن الوقائع التي تم الكشف عنها، وضمانات موثوقة بعدم وجود أسلحة نووية في أي مكان من جنوب المحيط الأطلسي وفي أي سفن مغمورة وفي قاع البحر وبأي شكل وفي أي ظروف...

”وإن حكومة الأرجنتين، في إطار سياستها الثابتة المناهضة للأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، تعتزم عرض هذه المسألة على الهيئات الدولية المختصة.

”وقد رفضت حكومة الأرجنتين التوسع الإقليمي للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية بتوقيعها وتصديقها على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو. وبالمثل، فهي ترفض التمييز الذي تقيمه المملكة المتحدة بين أراضي الأرجنتين وجزر مالفيناس...“

١١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصدرت السفارة البريطانية في بوينوس آيرس البيان الصحفي التالي:

”على نحو ما أكده الوزراء بشكل قاطع في البرلمان في عام ١٩٨٢، فإن إمكانية استخدام أسلحة نووية في الصراع لم تكن واردة في أي وقت من الأوقات.

”وخلال الحرب الباردة، كانت سفن البحرية البريطانية مجهزة عادة بشحنات نووية لاستخدامها في الأعماق ضد الغواصات. ومع ذلك، احترمت المملكة المتحدة في جميع الأوقات التزاماتها الدولية بما فيها تلك التي تغطيها معاهدة تلاتيلولكو. ويمكننا أن نؤكد أن لم يحدث أن دخلت المياه الإقليمية للأرجنتين أو جزر فولكلاند أي سفينة مجهزة بأسلحة نووية.

”ونظرا للطريقة التي صممت بها الأسلحة، فإنه لا سبيل لوقوع تفجير نووي حتى ولو تعرضت سفينة من السفن التي تحمل تلك الأسلحة لإصابة مباشرة. كما أن الإجراءات الأمنية أكدت عدم حدوث أي انبعاثات إشعاعية. وقد أحصيت جميع الأسلحة بعد عودتها إلى المملكة المتحدة وكانت في حالة سليمة. ولم تفقد أي قطعة سلاح ولم تكن السفن البريطانية التي أغرقت مجهزة بأي أسلحة نووية....“.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، موجهة إلى الأمين العام، نقل الممثل الدائم للأرجنتين بيانا صحفيا صدر في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عن حكومته بمناسبة الذكري السنوية الحادية والسبعين بعد المائة للاحتلال غير المشروع لجزر مالفيناس من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (A/58/671 والمرفق).

١٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، موجهة إلى الأمين العام، رد الممثل الدائم للمملكة المتحدة على الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للأرجنتين المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه. ورفض ممثل المملكة المتحدة في معرض رده ”مطالبة حكومة

الأرجنتين، العديمة الحجة ببسط سيادتها على هذه الجزر وعلى المناطق البحرية المحيطة بها وزعمها أن المملكة المتحدة تحتل جزر فولكلاند بشكل غير مشروع.'' (انظر A/58/681).

١٤ - ورحب رئيس الوزراء البريطاني في خطابه بمناسبة السنة الجديدة بالتزام أعضاء مجلس جزر فولكلاند ببناء نصب تذكاري في دارون لضحايا الحرب الأرجنتينية. وأعرب عن أمله أن هذه المبادرة الإنسانية ستفتح المجال للتركيز على المصالحة خلال عام ٢٠٠٤ والأعوام التالية على حد سواء. وتواصل المملكة المتحدة تشجيع حكومة الأرجنتين على التعاون العملي بشأن المسائل التي تهم الجانبين. ولن يترتب على هذا التعاون سوى ما ينفع سكان جزر فولكلاند وما فيه ازدهارهم وأمنهم في المستقبل[٣].

ثالثا - إزالة الألغام

١٥ - ترد تفاصيل الحالة المتعلقة بإزالة الألغام، في ورقة عام ٢٠٠٣ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2003/17، الفقرتان ١٤ و ١٥).

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٦ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ازدادت نسبة التسارع في تقدم التنمية الاقتصادية إلى حد كبير منذ عام ١٩٨٢. ففي عام ١٩٨٤، تم تأسيس شركة جزر فولكلاند للتنمية بغية تشجيع ظهور قطاع خاص. ونتج هذا النمو السريع في البداية عن تدفق المعونة المقدمة من الحكومة البريطانية، ولكنه أصبح يأتي في الآونة الأخيرة من تنمية مصائد الأسماك. وساعد حجم إيرادات مصائد الأسماك وما تم بعد ذلك من استثمار فيها على إجراء تحسينات في البنية الأساسية وتشجيع السياحة والمشاريع التجارية، مما ساعد على تنوع الاقتصاد. بيد أن التحدي الأساسي يتمثل في زيادة الأمن الاقتصادي من خلال التنويع، مع زيادة تطوير السياحة وتنويع الإنتاج الزراعي.

باء - المالية العامة

١٧ - تمتد السنة المالية في الإقليم من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بلغت التقديرات المنقحة لمجموع الإيرادات ٧,٤٨ مليون جنيه إسترليني، وأكثر من نصفها (٢٥,٤ مليون جنيه إسترليني) مصدره مصائد الأسماك. أما المصادر الأخرى، فهي الضرائب (٥,٢ مليون جنيه إسترليني) وإيرادات الاستثمارات (٣ ملايين جنيه

إسترليني) والإيرادات الآتية من الأشغال العامة (٤,٣ مليون جنيه إسترليني). وفي الفترة نفسها، بلغت التقديرات المنقحة لمجموع النفقات ٤٦,٩ مليون جنيه إسترليني.

١٨ - واعتمد المجلس التشريعي مشروع قانون ينفذ التوصيات الصادرة في ضوء استعراض السياسات الضريبية. وغيرت وبسطت المعدلات الجديدة لضريبة الدخل التي دخلت حيز النفاذ بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، النظام من نظام من ثلاثة مستويات إلى نظام من مستويين اثنين. فأول ٠٠٠ ١٢ جنيه إسترليني تخضع لضريبة على الدخل نسبتها ٢٠ في المائة وتفرض على ما فاق ذلك المبلغ ضريبة نسبتها ٢٥ في المائة، بينما يجرى حذف معظم الخصوم الأخرى من الدخل. وأدخلت أيضا تغييرات كبيرة لفائدة دافعي الضرائب من أصحاب الشركات من بينها تخفيض المعدلات بما يجعلها تتسق مع معدلات ضريبة الدخل؛ وإلغاء الرسوم المسبقة المفروضة على الشركات؛ والتحسينات المدخلة لتخفيف العبء الضريبي على فئات معينة؛ وإلغاء استحقاقات استرداد قيمة المواد المستهلكة منذ البداية، وتحميل الخسائر على سنوات ضريبية سابقة[٤].

جيم - الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية

١٩ - ترد المعلومات التفصيلية عن الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدّتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11). وافتُتح في تموز/يوليه ٢٠٠١ مسلخ جديد أصدر له الاتحاد الأوروبي شهادة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويقدر مجلس الجزر لتسويق اللحوم أن قرابة ٠٠٠ ١٠ خروف سيتم ذبحها في المسلخ في عام ٢٠٠٣ وهناك برنامج إداري قيد الإعداد يهدف إلى زيادة هذا العدد بقدر كبير في السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة. وتعتزم جزر فولكلاند (مالفيناس) أن تصبح بحلول عام ٢٠٠٥ من المزودين الكبار لسوق اللحوم الممتازة للخراف الخالي علفها من أي مواد كيميائية[٥].

دال - مصائد الأسماك

٢٠ - يمثِّل الحبّار، بما في ذلك الحبّار الطويل الزعنفة (Loligo) والحبّار القصير الزعنفة (Illex)، الدعامة الأساسية لاقتصاد الإقليم وثروته السمكية. وبالإضافة إلى هذين النوعين من الحبّار، هناك عدد مستهدف من الأسماك ذات الزعانف، منها سمك البياض الأزرق وسمك نازلي وسمك نازلي الأزرق. وإدارة مصائد الأسماك هي التي تتولى مسؤولة إدارة هذه المصائد. وفي أواخر عام ٢٠٠٣، اجتمعت لجنة مصائد الأسماك للنظر في وضع سياسات جديدة

لمصائد الأسماك والشروط المؤهلة لحيازة حقوق الصيد بموجب الترتيب الجديد لوضع الحقوق الطويلة المدى في مختلف مصائد أسماك جزر فولكلاند (مالفيناس)[٦].

٢١ - وكانت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي، التي شكّلتها الأرجنتين والمملكة المتحدة من خلال البيان المشترك الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، عقدت اجتماعات منتظمة وعملت دون انقطاع منذ ذلك التاريخ للحفاظ على موارد مصائد الأسماك في تلك المنطقة.

٢٢ - وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، عقدت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعها الثالث والعشرين في لندن. وترأس الوفد البريطاني رئيس إدارة أقاليم ما وراء البحار في وزراة الخارجية والكومنولث، ألن هاكل. وترأس وفد الأرجنتين سانتوس غونيي، رئيس إدارة جزر مالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي في وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات. وفي بيان صحفي مشترك صدر في نهاية الاجتماع، اتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فولكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي وردت في الفقرة ٢ من البيان المشترك الذي صدر في مدريد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، تنطبق على هذا الاجتماع وما يسفر عنه من نتائج. ورحّبت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي بتقرير اللجنة الفرعية العلمية عن اجتماعها الحادي والعشرين الذي عقدته في لندن، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ورحبت اللجنة باستمرار التعاون بين المعهد الوطني لبحوث مصائد الأسماك وتنميتها والكلية الملكية. واتفقت اللجنة على توصية الحكومتين بمقترحات اللجنة الفرعية. وأكّد الوفدان من جديد التزام الحكومتين بحفظ أرصدة السمك والحبّار في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وأوصيا حكومتيهما بمواصلة البحوث العلمية لزيادة تفاهمهما بشأن أهم الأنواع السمكية الموجودة في المنطقة البعيدة عن السواحل. وأعرب الوفدان عن ارتياحهما لعمل نظام الإنذار المبكر واتفقا أيضا على أن التبادل الفوري للبيانات عن عمليات صيد الأسماك يظل ذا أهمية مركزية لتشغيل النظام. ووافقت اللجنة على أن توصي الحكومتين ببذل كل جهد ممكن لكفالة وجود ٤٠ ٠٠٠ طن مترى من الكتلة الأحيائية لأرصدة تفريخ الحبّار القصير الزعنفة (Illex) في نهاية موسم الصيد ضمانا لاستدامة الرصيد. وأحاطت اللجنة علما بالشواغل التي أثيرت في اللجنة العلمية الفرعية بشأن مستوى عدم التيقن من تحديد رصيد الحبار القصير الزعنفة والكتلة الأحيائية لأرصدة تفريخه. ووافقت على أن توصي الحكومتين بضرورة أن يتم قبل الاجتماع القادم للجنة الفرعية عقد حلقة عمل مدتها يومان بشأن الحبار القصير الزعنفة ليتسنى التوفيق بين مختلف المنهجيات والبيانات المتعلقة بتقييم أرصدته، وبأن يتم في شباط/فبراير ٢٠٠٤، إجراء دراسة استقصائية

بشأن تحديد الأرصدة. ورحب الوفدان بمقترحات اللجنة الفرعية لتحسين نظام الإنذار المبكر بزيادة الأخذ بتبادل البيانات المتصلة بصيد الحبار القصير الزعنفة في أعالي البحار من جانب كل من السفن التي تحمل علم بلديهما أو السفن المرخص لها وذلك ابتداء من الأسبوع الأول من سنة ٢٠٠٤. وأيدت اللجنة توصيات اللجنة الفرعية بزيادة تبادل البيانات بشأن الحبار القصير الزعنفة ليشمل أيضا تبادل المعلومات المحفوظة المتعلقة بالأجسام الحصوية بغية تقييم الأساليب المحتملة لتحديد أرصدتها. وأحاطت اللجنة علما بالأبحاث الجارية بشأن سمك البياض الأزرق الجنوبي، وبالمعلومات المستقاة من السفينتين المستعان بهما لإجراء الدراسة الاستقصائية عن الأنواع. ووافقت اللجنة أن توصي بضرورة أن يتم في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إجراء دراسة استقصائية مشتركة عن الأنواع. وأحاطت اللجنة كذلك علما بنصيحة اللجنة الفرعية الداعية إلى ضرورة الإبقاء على مستوى إجمالي المصيد في حدود ٠٠٠ ٥٥ أو ٠٠٠ ٥٠ طن ليتسنى الاحتفاظ به في مستواه الحالي أو تجديده وذلك في ضوء التقديرات الحالية. وتبادلت اللجنة أيضا وجهات النظر بشأن مسائل أخرى تتصل بالتعاون على حفظ مصائد الأسماك. واتفقا على أن التبكير بإبرام اتفاقات متعددة الأطراف سيوفر الآلية الطويلة المدى اللازمة لضمان استدامة الأرصدة السمكية في أعالي بحار جنوب غربي المحيط الأطلسي. وتم تبادل بناء للآراء بشأن الإطار العام والمبادئ التي ينبغي إدراجها في اتفاق ثنائي في هذا الصدد. وأشارا إلى التدابير العملية اللازمة لمنع الصيد غير المشروع الذي ينسف حفظ الأرصدة السمكية في جنوب غربي الأطلسي واتفقا على زيادة تنسيق جهودهما في هذا الصدد، وذلك بتحسين تواتر ودقة المعلومات المتبادلة بشأن السفن التي تحمل علم البلدين والسفن المرخص لها. وكرر الوفد الأرجنتيني الإعراب عن قلق حكومة الأرجنتين من الحالة الناشئة عن قرار السلطات البريطانية بشأن المنطقة المشار إليها في مرفق البيان المشترك المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والمنطقة الغربية منها. وأعرب عن أمل حكومة الأرجنتين في إيجاد حل للمسألة. وأعلن الوفد البريطاني أنه يتمسك بموقفه.

٢٣ - وعقدت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعها الرابع والعشرين في بوينس آيرس في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وترأس وفد الأرجنتين سانتوس غونيي، رئيس إدارة جزر مالفيناس وجنوب المحيط الأطلسي في وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات. وترأس الوفد البريطاني رئيس وحدة المناطق القطبية في إدارة أقاليم ما وراء البحار في وزراة الخارجية والكومنولث، مايك ريتشاردسون. وفي بيان صحفي مشترك صدر في نهاية الاجتماع، اتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فولكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية

المحيطة بها، التي وردت في الفقرة ٢ من البيان المشترك الذي صدر في مدريد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، تنطبق على هذا الاجتماع وما يسفر عنه من نتائج. وأكد الوفدان من جديد اهتمامهما بتأمين استدامة الأرصدة السمكية، وأكّدا من جديد التزام الحكومتين بحفظ أرصدة السمك والحبّار في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وأوصيا حكومتيهما بمواصلة البحوث العلمية لزيادة تفاهمهما بشأن أهم الأنواع السمكية الموجودة في المنطقة البعيدة عن السواحل. وفيما يتعلق بالحبّار القصير الزعنفة (Illex)، أكدا الوفدان من جديد دعمهما لنظام الإنذار المبكر. وأكدا من جديد أيضا أن تبادل البيانات الآنية بشأن عمليات الصيد يظل ذا أهمية مركزية لتشغيل النظام. ووافقت اللجنة على أن توصي الحكومتين ببذل كل جهد ممكن لكفالة وجود ٤٠ ٠٠٠ طن مترى من الكتلة الأحيائية لأرصدة تفريخ الحبّار القصير الزعنفة (Illex) في نهاية موسم الصيد ضمانا لاستدامة الرصيد. وأوصت اللجنة الحكومتين بضرورة أن يتم في عام ٢٠٠٤ بأقرب ما يمكن عقد حلقتي عمل عن الحبّار القصير الزعنفة (Illex) وسمك البياض الأزرق الجنوبي وذلك قبل الاجتماع القادم للجنة العلمية الفرعية. وتبادل الوفدان الآراء بشأن مسائل أخرى تتعلق بالتعاون في مجال مصائد الأسماك واتفقا على أن التبكير بإبرام اتفاقات متعددة الأطراف سيوفر الآلية الطويلة المدى اللازمة لضمان استدامة الأرصدة السمكية في أعالي بحار جنوب غربي المحيط الأطلسي. وأشارا إلى التدابير العملية اللازمة لمنع الصيد غير المشروع الذي ينسف حفظ الأرصدة السمكية في جنوب غربي الأطلسي واتفقا على زيادة تنسيق جهودهما الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. وفي ختام الاجتماع الثالث والعشرين، أعرب الوفدان عن تمسك كل منهما بمواقفه.

هاء – السياحة

٢٤ – حصل توسع ملحوظ في صناعة السياحة في جزر فولكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة. والمملكة المتحدة هي حاليا السوق الرئيسية، لكن هيئة جزر فولكلاند للسياحة، وهي إدارة تابعة لشركة جزر فولكلاند للتنمية، ركزت جهودها على إجراء اتصالات جديدة مع العاملين في مجال الرحلات السياحية في الولايات المتحدة وأوروبا. وتعتزم جزر فولكلاند (مالفيناس) زيادة عدد الزوار الذين يفدون إليها من أمريكا الجنوبية في الرحلات الأسبوعية التي تنطلق من شيلي على متن خطوط ”لان شيلي“. وقد ورد أن أكثر من ٦٠٠ ١ مسافر جال في أنحاء الجزر في جولات برية في عام ٢٠٠٣ مما يمثل زيادة في عددهم في السنوات الخمس الماضية نسبتها ٨٠٠ في المائة. ومما رفع من هذا العدد الزيارات التي تقوم بها ٦١ سفينة سياحية تحمل حوالي ٠٠٠ ٢٨ مسافر يقومون بزيارات قصيرة إلى الإقليم.

واو – النقل والاتصالات وغير ذلك من المرافق الأساسية

٢٥ – ترد المعلومات التفصيلية بشأن النقل والاتصالات وغير ذلك من المرافق الأساسية في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2001/11).

٢٦ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت شركة الطيران الشيلية "Lan chile" تقدم خدمات رحلات الذهاب والعودة من بونتا آرنيس (شيلي) إلى جزر فولكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك التوقف مرتين في الشهر في ريو غاليغوس (الأرجنتين)، مرة في كل اتجاه، وفقا لأحكام البيان المشترك الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ والمذكرات المتبادلة المرفقة به والمرسوم ٢٠/١١٧٩ الذي أصدره رئيس الأرجنتين في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي أوائل عام ٢٠٠٣، كما ورد لاحقا في وسائط الإعلام، بدأت شركة جزر فولكلاند للتنمية مناقشة إمكانية تسيير رحلة منتصف الأسبوع من شيلي[٨] مع خطوط الطيران الشيلية "Lan chile" والمصالح الخاصة الأخرى. ولا يوجد اتفاق بشأن الرحلات غير المقررة إلى جزر فولكلاند (مالفيناس) التي تقوم بها خطوط الطيران تحت علم بلد ثالث. وقد كانت الأرجنتين تمنح الإذن لتسيير هذه الأنواع من الرحلات على أساس كل حالة على حدة. وقد توقفت هذه الأذونات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بالرغم من أن الرحلات التي كانت قد طلبت قبل ذلك التاريخ أذنت بها الأرجنتين واستمرت حتى نهاية عام ٢٠٠٣، في إطار تبادل الآراء بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن موضوع الرحلات الجوية إلى جزر فولكلاند (مالفيناس).

٢٧ – وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اقترحت الحكومة الأرجنتينية على المملكة المتحدة إنشاء خدمات جوية منتظمة مباشرة تسيرها الشركات الأرجنتينية بين البر الرئيسي للأرجنتين وجزر فولكلاند (مالفيناس). وقد جرى تبادل الآراء بين الحكومتين بشأن هذه المسألة ومبادرات أخرى لتطوير الرحلات الجوية بين، جزر فولكلاند (مالفيناس) والقارة، في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وما بين شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٠٤.

زاي – النشاط المصرفي

٢٨ – تستخدم العملات المعدنية البريطانية والمحلية على السواء، إلى جانب أوراق العملة المحلية. وهناك تعادل بين سعر عملة المملكة المتحدة وسعر عملة جزر فولكلاند (مالفيناس). وقد فتح مصرف ستاندرد تشارتر التابع للمملكة المتحدة فرعا في ستانلي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

حاء – الأشغال العامة

٢٩ – إن دائرة الأشغال العامة التابعة لحكومة الإقليم مسؤولة عن مشاريع مد الطرق، والخدمات البلدية، ومشاريع التشييد، وتزويد سكان ستانلي بالمياه والكهرباء. ومن بين المشاريع الحديثة توسيع مدرسة ستانلي للرضع والصغار وبناء مسلخ جديد.

خامسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٠ – يلتزم الإقليم، طبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لتشمل جزر فولكلاند (مالفيناس). وعلاوة على ذلك، وسعت المملكة المتحدة نطاق العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليشمل أيضا الإقليم، وتلتزم بالإجراءات العادية لتقديم التقارير بمقتضى هذين الصكين. ويسري القانون العام المطبق في المملكة المتحدة على جزر فولكلاند (مالفيناس) فيما عدا ما لا يتفق وأي قانون آخر مطبق على هذه الجزر. وليس هناك أي تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتطبق المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جزر فولكلاند (مالفيناس) بموافقة حكومة الإقليم.

٣١ – وتقول حكومة الأرجنتين إن الإعلانات المذكورة الصادرة عن المملكة المتحدة بشأن جزر فولكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية رفضتها حكومة الأرجنتين في الإعلانات التي أصدرتها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ٤ نيسان/أبريل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٢ – وقد زار فريق مكلف من وزارة الخارجية والكومنولث وإدارة التنمية الدولية جزر فولكلاند (مالفيناس) في عام ٢٠٠٢ كجزء من مشروع معني بحقوق الإنسان في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. ونشرت التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير في عام ٢٠٠٣ وناقشها المجلس التنفيذي. ولاحظ أعضاء المجلس أن التقرير بصورة عامة مشجع وأن أهم الانتقادات لا تتعلق مباشرة بالمجتمع المدني في جزر فولكلاند (مالفيناس)[٩].

باء – الصحة العامة

٣٣ – إن الحالة العامة للصحة في جزر فولكلاند (مالفيناس) حسنة. وخدمات العلاج الطبي وعلاج الأسنان والأدوية التي تسلم بوصفات طبية، مجانية لجميع المقيمين ولمواطني المملكة المتحدة. وتقدم كافة الخدمات الطبية في مستشفى الملك إدوراد السابع في ستانلي، الذي يقدم كامل خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى السكان المدنيين والأفراد العسكريين المرابطين في ستانلي وطواقم سفن الصيد الأجنبية العاملة في المناطق المحيطة بالجزر. وهناك بالإضافة إلى ذلك، خدمة طبية زائرة لفائدة مستوطنات المزارعين البعيدة عن المركز. وتتوفر بالمستشفى المرافق اللازمة لمعالجة الحالات الطبية والجراحية الخطيرة. أما الحالات التي تتطلب عناية متخصصة، فإنه يتم معالجتها بحيث تستقر ريثما يتم إجلاء أصحابها إلى المملكة المتحدة أو شيلي أو مونتفيديو، أوروغواي، إذا كانت تتطلب تدخلا عاجلا. ووصلت النفقات التقديرية على الصحة والخدمات الاجتماعية في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٥,٥ مليون جنيه إسترليني (٤,٩ مليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، ناقش المجلس التشريعي مسألة عدم وجود مرافق للمعوقين ضمن المباني الحكومية[١٠].

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٤ – ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فولكلاند على أن يدفع جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاما اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة. وخلال عام ١٩٩٨ بدأ تنفيذ مرسوم نظام المعاشات التقاعدية لجزر فولكلاند، الصادر عام ١٩٩٧. وهذا النظام يوفر وسيلة اشتراك وطنية محددة، يستطيع من خلالها أرباب العمل وأصحاب الأعمال الحرة وغيرهم داخل جزر فولكلاند (مالفيناس) أن يسددوا اشتراكاتهم بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين أو بمحض إرادتهم في أثناء فترة عملهم، وأن يتقاضوا معاشات تقاعدية عند التقاعد. ويجري تطبيق نظام لمنح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية لمعالجة حالات مشقة العيش والعجز. وقدرت دفوعات الرعاية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ٠٥٠ ٣٤ جنيها إسترلينياً.

دال – التعليم

٣٥ – إن التعليم في جزر فولكلاند (مالفيناس) مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة. وتوّفر الحكومة المحلية المدرسين ومعدات التعليم ولوازمه ولديها مدرسة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي في ستانلي، وتدير الحكومة المحلية أيضا أربع مدارس صغيرة في مستوطنات مزارع كبيرة. وفي المناطق الريفية، يذهب صغار الأطفال إلى

مدارس صغيرة بالمستوطنات أو يزورهم أحد المعلمين المتنقلين الستة لمدة أسبوعين كل ستة أسابيع. كما توجد دروس بواسطة الإذاعة والهاتف. أما الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة وينجحون في الامتحانات فيجري تمويل دراساتهم في المملكة المتحدة. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ عدد طلاب المدارس في جزر فولكلاند (مالفيناس) ٣٨٦ تلميذا، وكان هناك ٥٢ تلميذاً يدرسون في المملكة المتحدة. وتُقَّدر نسبة الأمية في الجزر من مجموع السكان ممن لا تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما بما يقارب ٠,٥ في المائة.

هاء – التطورات الأخرى

٣٦ – خلال الفترة قيد الاستعراض، أجريت مزيد من الاتصالات الخاصة بين سكان الإقليم وسكان البر الرئيسي في الأرجنتين. وأقام فنان تشكيلي من الإقليم يدعى جيمس بيك، معرض صور يضم المشاهد الطبيعية والطيور السائدة في الجزيرة في أحد المعارض الفنية في بويرتو مادرين (الأرجنتين) في ١٤ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣.

سادسا – المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

٣٧ – تشارك حكومة جزر فولكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكومنولث وهي عضو في رابطة الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار . وقد شارك أعضاء من هذه الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في مناقشات حول مسائل تؤثر على مصالحهم، من قبيل المناقشات التي انبثق عنها البيان المشترك الذي صدر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩.

سابعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٣٨ – نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) في جلستها الثامنة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونزولاً عند طلب أوروغواي والأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبيرو والجمهورية الدومينيكية قررت اللجنة في تلك الجلسة، المشاركة في النظر في هذا البند. وفي الجلسة ذاتها، وعملا بمقرر سابق اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها السابعة، أدلى ببيان كل من المستشارين مايك سامرز وجون بيرمنغهام من المجلس التشريعي لجزر فولكلاند (مالفيناس)، كما أدلى ببيان كل من اليخاندرو جاكوبو بتس وجيم دولس لويس (انظر A/AC.109/2002/SR.8).

٣٩ - وفي الجلسة ذاتها، عرض ممثل شيلي باسم بوليفيا وشيلي وفنزويلا وكوبا مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/2003/L.12) وقال إن هذا النص يعكس العناصر الرئيسية لمبادئ الأمم المتحدة حول هذه المسألة. وشدد النص على الظروف الاستعمارية في مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) وقال إن الوسيلة الوحيدة لتسوية القضية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة هي من خلال المفاوضات. كما دعا مشروع القرار كلا الطرفين إلى دعم عملية الحوار الجارية والتعاون من خلال استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حلّ استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة .

٤٠ - وفي الجلسة ذاتها، قال وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات لجمهورية الأرجنتين، رافائيل بيلسا، في جملة أمور، ما يلي:

”... إني هنا اليوم لكي أشير إلى مسألة استعمارية ذات أهمية بالغة، لا تزال عالقة: ألا وهي مسألة جزر مالفيناس.

”إن استعادة ممارسة السيادة التامة واحترام أسلوب حياة سكان الجزر، استناداً إلى القانون الدولي، لهي مهمة يرد الاضطلاع بها في الدستور الوطني الأرجنتيني. ويعد هذا الهدف الذي لن يتخلى عنه الشعب الأرجنتيني كذلك سياسة وطنية لا تزال تتمسك بها الحكومة الجديدة. وقد شدد الرئيس نيستور كيرشنر في الكلمة التي ألقاها في حفل تنصيبه، على أنه من جنوب الأرجنتين، وقد جلب معه ثقافة مالفيناس وأنه سيواصل هذه السياسة بدون تردد.

”ولا يزال بلدي يرغب في حل النزاع بشأن السيادة بسلام وبشكل حاسم على النحو الوارد في قرارات الجمعية العامة وقرارات هذه اللجنة، التي لم تقابلها رغبة مماثلة من الطرف الآخر في هذا الخلاف: وهو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

”ومن غير المقبول أن تستشهد المملكة المتحدة بالمواجهة بينها وبين حكومة عسكرية أرجنتينية لكي تتجاهل المفاوضات حول السيادة، التي كانت قد وافقت عليها وشاركت فيها خلال الفترة بين الأعوام ١٩٦٦ و١٩٨٢، متجاهلة بذلك قرارات الجمعية العامة.

”وقد ثبتت فائدة بعض جوانب التفاهم في إطار الصيغة حول السيادة التي تم التوصل إليها منذ ذلك الحين بين بلدي والمملكة المتحدة بشأن الجوانب العملية المتعلقة بمنطقة جنوب الأطلسي.

”... وإن جوانب التفاهم هذه لا تشكل ولن تشكل تعبيراً أو قبولاً للوضع الراهن. وفي الوقت نفسه ، أودّ أن أشدّد على أن بلدي قد احتج وسيظل يحتج على التصرفات البريطانية الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها.

”غير أن بلدي يرغب في إجراء حوار جديد مع المملكة المتحدة يهدف إلى تحقيق خطوات عملية وابتكارية أخرى تؤيد التوصل إلى حلّ للخلاف“.

٤١ - وفي الجلسة الثامنة للجنة أيضاً، قال ممثل بيرو، متحدثاً باسم فريق ريو، إن البلدان الأعضاء في فريق ريو ترى أنه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات للتوصل إلى حلّ سلمي ودائم للنزاع حول السيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس)، وجنوب جورجيا وجزر سندويتش الجنوبية بأسرع وقت ممكن، بموجب قرارات الجمعية العامة وقرارات اللجنة الخاصة. وقال، بصفته ممثلاً لبيرو، إن حلّ النزاع يجب أن يستند إلى الاعتراف بحقوق الأرجنتين الشرعية في السيادة على هذا الإقليم، بما في ذلك المناطق البحرية المحيطة. وقال ممثل باراغواي، متحدثاً باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدولتين المنتسبتين، بوليفيا وشيلي، إنه في الإعلان حول جزر فولكلاند (مالفيناس)، الذي أقر في الاجتماع الذي عقد في بوتريرو دي فانيس (الأرجنتين)، أعرب رؤوساء ستة بلدان عن دعمهم الثابت لحقوق الأرجنتين الشرعية في النزاع على سيادة جزر فولكلاند (مالفيناس). وأعرب ممثل البرازيل عن ارتياحه لتوصل الأرجنتين والمملكة المتحدة في السنوات الأخيرة، إلى عدد من التفاهمات المؤقتة حول مختلف القضايا، بما فيها مصائد الأسماك والاتصالات البحرية والجوية. وأشار إلى أن الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قد اعتمدت الإعلان حول مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) الذي أكد مجدداً الحاجة إلى شروع الأرجنتين والمملكة المتحدة في إجراء مفاوضات للتوصل إلى حلّ سلمي للنزاع على السيادة الذي طال أمده وذلك في أسرع وقت ممكن. وأعرب وفد الصين عن أمله في أن تواصل حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة إجراء حوار بنّاء للتوصل إلى حلّ سلمي وعادل للمشكلة. وقال ممثل فنزويلا إن وفد بلده يدعم بثبات حقوق الأرجنتين في النزاع حول السيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس) في الأمم المتحدة وفي المنتديات الدولية الأخرى على حد سواء. وقال ممثل الجمهورية الدومينيكية، متحدثاً بصفته أمين اجتماع القمة الإيبيرية - الأمريكية بالنيابة إن وفد بلده يدعم تسوية عادلة ودائمة للنزاع، وحثّ الطرفين على مواصلة محادثات السلام، التي قد تفضي إلى حلّ واقعي وملائم وحاسم يعكس التطلعات الشرعية المشار إليها في قرارات الأمم المتحدة حول القضية. وأفاد ممثل أوروغواي بأن حق تقرير المصير ليس حقاً غير محدود، وأنه يجب أن يمارس على أساس احترام السلامة الإقليمية للدول. وذكر ممثل

إندونيسيا بارتياح بأن الطرفين أعربا عن رغبتهما في استئناف المفاوضات وأعرب عن أمله أن تعتمد اللجنة مشروع القرار المعروض عليها بتوافق الآراء. وأبدى ممثل كوبا دعمه للحق الشرعي للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس). واعتبر ممثل كوت ديفوار أنه يجب على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تدرسا جميع جوانب مستقبل جزر فولكلاند (مالفيناس) لضرورة إيجاد حلّ حاسم للمشكلة. وقال ممثل الجمهورية العربية السورية إنه مع استمرار الحوار وعقد اللقاءات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، فمن الممكن التوصل إلى حلّ مقبول لكلا الجانبين. ودعا ممثل تونس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وقال ممثل روسيا إن وفد بلده يرى أنه توجد حاجة للتوصل إلى حلّ مقبول للطرفين حول المشكلة عن طريق المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع مراعاة مقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وذكر ممثل بوليفيا أن بوليفيا تدعم موقف الأرجنتين في نزاعها على السيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس) ودعا الأرجنتين والمملكة المتحدة للشروع بأسرع وقت ممكن في إجراء المفاوضات للتوصل إلى حلّ. وأعرب ممثل الكونغو عن اعتقاد وفد بلده بأن الحوار الصريح والمفتوح هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلّ سلمي للنزاع على السيادة. ورحّب ممثل إثيوبيا بالبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين ودعا إلى حلّ سلمي لمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) من خلال الجهود المتواصلة والثابتة من قبل الطرفين، مع مراعاة رغبات ومصالح السكان. ودعا ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات لتسوية المسألة قبل انتهاء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. واعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2003/L.12 بدون تصويت.

وفي أعقاب اعتماد القرار، قال ممثل أنتيغوا وبربودا إن مشروع القرار لم يشر إلى مبدأ تقرير المصير، ولم يكن ثمة ذكر للخيارات الثلاثة خلال المناقشة. وأشار بارتياح إلى الاتصالات الجارية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، لكنه أشار إلى ضرورة أن تفرّق اللجنة بين تقرير مصير والسيادة وذلك لأن اللجنة غير مخولة للنظر في قضايا السيادة. وأضاف أنه إذا أدى فحص قضايا السيادة إلى التخفيف من حدة الضغط بطريقة ما على الدول ذات الصلة، فيجب على اللجنة أن تواصل القيام بذلك، لكن ليس تحت غطاء تقرير المصير. وقال ممثل غرينادا إن جوهر المشكلة يكمن في مسألة السيادة. وأنه يتعين على الجانبين أن يرّكزا على المسائل التي توحدهما – حقوق صيد السمك، تطوير أنظمة الاتصال والسياحة – وترك ''المستحيل'' لفترة لاحقة. وقال ممثل بابوا غينيا الجديدة إن وفد بلده يؤيد القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء، ولكن لديه ذات الأسئلة التي طرحها ممثلا أنتيغوا وبربودا وغرينادا بشأن ولاية اللجنة.

باء – موقف حكومة الأرجنتين

٤٢ – في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وأثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، أدلى رئيس جمهورية الأرجنتين نيستور كارلوس كيرشنر بالبيان التالي:

”إننا نؤيد بقوة التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات الدولية، وخاصة في مسألة عزيزة على مشاعرنا ومصالحنا مثل النزاع على السيادة على مالفيناس، وجورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة.

”وإننا نقدر دور لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ونعرب عن رغبتنا التامة في التفاوض من أجل تسوية هذا النزاع الذي طال أمده بشكل نهائي. ونحثّ المملكة المتحدة على الموافقة على استئناف المفاوضات الثنائية لحلّ هذه القضية الرئيسية“.

جيم – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٣ – في بيانه في الجلسة الثانية للجنة الرابعة المنعقدة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر A/C.4/58/SR.2)، قال ممثل المملكة المتحدة إن حكومته، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، ترحّب بهذه الفرصة لتوجيه اهتمام اللجنة إلى عدد من التطورات الهامة التي حدثت خلال العام. وبعد إقرار قانون أقاليم ما وراء البحار البريطاني في عام ٢٠٠٢، الذي منح جميع مواطني تلك الأقاليم الجنسية البريطانية الكاملة، وحقّ الإقامة في المملكة المتحدة وحرية الحركة داخل الاتحاد الأوربي، وتم إصدار أكثر من ٠٠٠ ١٤ جواز سفر حتى آب/أغسطس ٢٠٠٣. أما بالنسبة لإدارة البيئة في أقاليم ما وراء البحار، فقد قال الممثل إن حكومته تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم لتحقيق الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاقات متعدّدة الأطراف ودعم جهود الأقاليم نفسها لحماية وتحسين بيئتها.

٤٤ – وفي ما يخص عمليات الاستعراض الدستورية، لا تزال المناقشات جارية في جزر فولكلاند (مالفيناس)، وغيرها من الأقاليم. أما في ما يتعلق بالاهتمامات الخاصة باللجنة، بعد انقضاء عامين من عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار، فلعل أبرز التطورات يتمثل في الحلقة الدراسية عن إنهاء الاستعمار التي عقدت في أنغيلا، من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، إذ أن تلك كانت المرة الأولى التي تعقد فيها الحلقة الدراسية في إقليم بريطاني غير متمتع بالحكم الذاتي. وذكر ممثل المملكة المتحدة أن الحلقة الدراسية قد أظهرت مدى تمتع كثير من الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار باقتصادات حيوية ومتقدمة، سبق لها أن استفادت من توافر درجة عالية من الحكم الذاتي.

٤٥ - وقال الممثل إن لدى المملكة المتحدة انطباعا بأن الأقاليم لا ترغب كثيرا في اختيار طريق الاستقلال، على الرغم من أن حكومته قد أوضحت أنها ستشجع على الاستقلال عندما يكون أحد الخيارات المطروحة. وفي ضوء ذلك، وما دامت الأقاليم تختار الاحتفاظ برابطتها مع المملكة المتحدة، فإن المسألة الرئيسية تتمثل في محاولة التوفيق بين رغبة الأقاليم في التمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية والحكم الذاتي، وبين مسؤولية المملكة المتحدة عن ضمان الحكم الرشيد، وحماية اتسام الخدمة العامة بالحياد، واستقلال الهيئة القضائية، وكفالة التقيد بالالتزامات الدولية ذات الصلة.

٤٦ - وأثناء الاجتماع، تكلم ممثل المملكة المتحدة ممارسة لحق الرد، على البيانات التي أدلى بها ممثلو أوروغواي وبيرو وفنزويلا في ما يتعلق بسيادة جزر فولكلاند (مالفيناس). فقال إن موقف بلده معروف جيدا بيّنه خطيا وبالتفصيل الممثل الدائم للمملكة المتحدة في البيان الذي أدلى به ممارسة لحقه في الرد على بيان رئيس الأرجنتين إلى الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

دال - مساهمات الدول الأعضاء الأخرى

٤٧ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أثناء الجلسة الثانية للجنة الرابعة، أشار ممثل بيرو إلى أن الدول الأعضاء في فريق ريو ترى ضرورة أن تستأنف، في أقرب وقت ممكن، حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بهدف إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع بشأن السيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس)، وجورجيا الجنوبية، وجزر سندويتش الجنوبية، والمساحات البحرية المحيطة، وفقا لأحكام القرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومنظمة الدول الأمريكية. وجدد ممثل كوبا التأكيد على مساندة وفده الكاملة لمطالبة الأرجنتين المشروعة بالسيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس)، وحثّ حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على السعي إلى إجراء مفاوضات بغية إيجاد حل عادل وسلمي ومشرف لنزاعهما. وقال ممثل أوروغواي، متحدثا باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدولتين المنتسبتين إليها (وهما بوليفيا وشيلي)، إن هذه الدول تؤيد البيان الصادر باسم فريق ريو. وأشار الممثل على وجه التحديد إلى حالة استعمارية خاصة لا تزال شائكة، هي حالة جزر فولكلاند (مالفيناس)، وجورجيا الجنوبية، وجزر سندويتش الجنوبية، والمساحات البحرية المحيطة التي طالما شكلت موضوع نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وكانت الجمعية العامة واللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية قد اعتمدت توصيات عديدة بشأن هذا الموضوع. والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدولتان المنتسبتان إليها هي المعنية

مباشرة بهذه المشكلة التي تطيل أمد الوضع غير الطبيعي وغير العادل السائد في الأرجنتين وتعرقل كذلك الخطة الرامية إلى تحويل منطقة جنوب الأطلسي إلى منطقة سلام حقيقي. وسوف تواصل تقديم دعمها الكامل للجهود الهادفة إلى وضع حد نهائي للحالة الاستعمارية التي أصبحت تشكل مفارقة تاريخية، وتعيد التأكيد على ما ورد في بياناتها بشأن جزر فولكلاند (مالفيناس) التي اعتمدها رؤساء البلدان التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدولتين المنتسبتين إليها (وهما بوليفيا وشيلي) خلال الاجتماعات التي عقدوها عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. وقال ممثل فنزويلا إن وفده يرغب في إعادة تأكيد تأييده للأرجنتين في كفاحها من أجل ضمان سيادتها على هذه الجزر. وكرر دعوته للطرفين المعنيين إلى استئناف المفاوضات إيمانا منه بأن الحوار على أعلى مستوى وزيادة توثيق التعاون بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة يهيئان الظروف المناسبة للمباشرة بهذه المحادثات.

هاء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٨ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٥٦ المعقودة يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أن ترجئ النظر في البند المعنون ''مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس)'' وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين (المقرر ٥١١/٥٨).

واو - نظر المنظمات الحكومية الدولية والمحافل الدولية الأخرى في المسألة

٤٩ - اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أثناء اجتماعها في بربادوس، إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس، اعتبرت فيه أن هذه المسألة ذات أهمية مستمرة بالنسبة إلى نصف الكرة الغربي؛ ورحبت مع الارتياح باستمرار حكومتي البلدين في تعزيز الروابط السياسية والتجارية والثقافية وبدخولهما في تعاون وثيق إن على الصعيد الثنائي أم ضمن المنتديات الدولية. كما رحبت، بعد استماعها إلى العرض الذي قدمه وفد الأرجنتين، بإعادة تأكيد عزم حكومة الأرجنتين على مواصلة استكشاف كافة السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الخلاف والنهج البناء الذي تعتمده إزاء سكان جزر فولكلاند (مالفيناس)؛ وأكدت من جديد ضرورة أن تبدأ حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في أقرب وقت ممكن، مفاوضات بشأن النزاع على السيادة، بغية إيجاد حل سلمي لهذا الخلاف الذي طال أمده؛ وقررت أن تواصل دراسة مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) في دوراتها اللاحقة إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأنها.

٥٠ - وفي الاجتماع نفسه، أشار وزير خارجية الأرجنتين إلى جملة أمور، منها أن:

''مسألة جزر مالفيناس'' التي أعلنتها هذه المنظمة ذات أهمية مستمرة بالنسبة إلى نصف الكرة الغربي، بما في ذلك معالجتها والتفاوض بشأنها حتى التوصل إلى حل نهائي، وأعاد التأكيد على ضرورة استئناف كل من حكومة الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بشأن النزاع على السيادة بهدف التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع.

''وتعيد حكومة الأرجنتين تأكيد استعدادها الكامل لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة وتحث المملكة المتحدة على تعديل موقفها بناء على النداءات المتكررة والعديدة التي وجهها المجتمعان الدولي والإقليمي لاستئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل للنزاع.

''إن تمسك حكومتي بممارسة سيادة جمهورية الأرجنتين الكاملة على جزر فولكلاند (مالفيناس)، وجورجيا الجنوبية، وجزر سندويتش الجنوبية، والمساحات البحرية المحيطة أمر دائم ولا رجوع عنه. والوقت الذي مر منذ وقوع الاحتلال الخارجي لهذه الأقاليم واستمرار الوجود العسكري البريطاني في المنطقة يعززان الاقتناع بضرورة التوصل إلى حل تفاوضي ونهائي لهذا النزاع''.

٥١ - وقد ورد موقف المملكة المتحدة من نظر منظمة الدول الأمريكية في مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وجهتها البعثة المراقبة الدائمة للمملكة المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية إلى رئيس المجلس الدائم للمنظمة. فقد قال المراقب الدائم، بالإشارة إلى البيان الصحفي الصادر عن الأرجنتين حول مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس)، عقب الاجتماع الذي عقدته منظمة الدول الأمريكية:

''إن موقف الحكومة البريطانية بشأن جزر فولكلاند معروف جيدا، وقد بينه مؤخرا وبالتفصيل الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السيد إيمير جونز باري، في مذكرة خطية مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الأرجنتين، نستور كارلوس كيرشنر، في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. والمملكة المتحدة لا تشك في سيادتها على جزر فولكلاند وجزيرة جورجيا الجنوبية وجزيرة سندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها''.

٥٢ - وفي مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية الثالث عشر، الذي عقد في سانتا كروس دي لا سييرا، بوليفيا، يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اعتمد رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية الإعلان التالي بشأن جزر فولكلاند (مالفيناس):

''إن رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية، المجتمعين في سانتا كروس دي لا سييرا، بوليفيا، بمناسبة مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية الثالث عشر، يؤكدون من جديد ضرورة أن تستأنف حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في أقرب وقت ممكن، المفاوضات بهدف إيجاد حل مبكر للنزاع على السيادة في ما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، لا سيما مبدأ السلامة الإقليمية''.

الحواشي

(١) استمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ومن وثائق رسمية صادرة عن حكومة الأرجنتين.

(٢) بنغوين نيوز، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٣) المرجع نفسه، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٤) المرجع نفسه، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٥) البيان الصحفي الصادر عن حكومة جزر فولكلاند، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٦) بنغوين نيوز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٧) المرجع نفسه، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٨) المرجع نفسه، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٩) المرجع نفسه، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(١٠) المرجع نفسه، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣.